

تحولات تحليل الخطاب

- من كفايات التعامل مع النصوص إلى مطاردة مضامينها-

الأستاذ الدكتور: أحمد مداس

قسم الآداب واللغة العربية

كلية الآداب واللغات

جامعة بسكرة (الجزائر)

Abstract:

Dans cet article on a à débattre la transformation de la structure linguistique vers le contenu du discours, du point de vue ressemblance et divergence des approches pour arriver à déterminer les types originaux, semi originaux et les types répétés ; Ce qui provoque la connaissance ou la redondance au niveau des approches comme au niveau des contenus des discours.

Dans se débat, on détermine le conflit de vérité: la vérité textuelle, la vérité historique et la vérité cognitive tout en concentrant sur la nature de l'imitation première lors de la production du texte et sur la nature de lecture compréhensive et perçue de l'acte réceptif.

La transformation, en tant que question essentielle, ses ramifications - questions partiales- et les thèmes accompagnants seront les points de recherche à soulever et problématiques à résoudre et à débattre.

Mots clés: transformations ; structure cognitives ; vérité textuelle ; vérité cognitive

ملخص:

يناقش هذا المقال التحول من البنية اللسانية إلى مضمون الخطاب، لا من حيث هو تحول طبيعي ولا حتي ولا للتمايز أو التنوع، ولكن من حيث التشابه والاختلاف في طبيعة المقاربات وما تأكد من نماذج أصيلة فيها في مقابل النماذج شبه الأصيلة والنماذج المقلدة، وما تصنعه من تجديد ومعرفة أو تقليد وتكرار على مستوى المقاربات وعلى مستوى مضامين الخطابات. كما يناقش صراع الحقائق النصية والتاريخية الحديثة والمعرفية وعلاقتها وارتباطاتها وتعادلاتها واختلافاتها، بالتركيز على طبيعة المحاكاة عند الإنتاج الأول وطبيعة القراءة فيها وإدراكا، وبذلك سيجري العمل هنا على تتبع القضية الجوهرية وما تعلق بها من قضايا فرعية وموضوعات مصاحبة.

كلمات مفتاح: التحولات، البنى المعرفية، الحقيقة النصية، الحقيقة المعرفية.

- التشابه والاختلاف:

إن تتبع المقاربات النقدية لا يلبث أن يلحظ تشابها كبيرا بين المقاربات المعروضة أمام القراء في الساحة النقدية، وكلّ منها تتوسّم رؤيةً تريد بلوغها بحيث تشكّل عند صاحبه بوصفه منتجا حالة خاصة من القراءة المتفردة على وجه الابتكار على الأقل في المنجز النقدي الراهن لتلك القراءة، لاحتمال وجود أصل لها في المنجز غير المطلع عليه، أو على وجه المشابهة تعليما وترتيا في انتظار الانتقال إلى مرحلة الابتكار الخاصة به، ولنا أن ننظر في المنجز النقدي الغربي والعربي مثلا لملاحظة هذا التشابه. وعموما؛ فإن التشابه جزئي أو كلي، ويكون الاختلاف جزئيا، كما قد يكون كليا، وهو الهدف الذي يصنع التميز والتفرد.¹

لاشكّ في تشابه نمط المقاربات من خلال التسمية نحو المقاربة الأسلوبية أو السميائية، أو التفكيكية أو البنوية أو المعرفية، ولكن ما تقدمه المقاربة الواحدة قد يأتي مختلفا تماما عما سبق، وعن الموجود في الساحة النقدية، وهنا يكون الاختلاف القائم أساسا على استفزاز النص للقارئ؛ فتأتي تشكيلة المقاربة قراءة متفردة لنص خطاب متفرد²، وهو القليل الحاصل في النماذج التي يقرّحها هذا العمل، وهو عينه مفهوم الاختلاف المراد هنا. وقد مرّ حديث الآليات المنهجية والإجرائية التي تُفكّد في كلّ مقارنة³، وإن وجدت فإنها تستنبط بكيفية تجعل المقاربة في الميزان تنحو إلى التلاشي؛ فلا هي اعتنت ببنية الخطاب اللغوية وفق آليات منطقية ترفع المقاربة إلى حدّ النموذج، ولا هي اعتنت ببنية الخطاب العميقة والمعرفية فتحقق ما يرفعها إلى مصاف التكامل المعرفي منهجيا ومعرفيا، أو لنقل تحقق معرفة علمية ومنهجية معا.

وأما التشابه؛ فهو ما وقع موقع خلاف ما سبق منهجيا ومعرفيا، وتترأى معه المقاربات جميعا صورة واحدة لا اختلاف بينها⁴، وكأننا عدنا إلى زمن السياق الذي يفرض نفسه على الخطاب؛ فلا يأتي إلا كما أراد، وإن كانت الحقيقة تفرض شيئا من التفرد في كل عمل إنتاجا وقراءة؛ فتأتي المقاربة تشابها جزئيا إذا اختلفت نتائجها وبدت بعض ميزاتها الخاصة، وإذا كانت مدارات المقاربة والبحث هي ذاتها الموجودة في كل مقارنة سابقة من نفس الجنس، فهو مما يحرك تشابها كليا بينها وبين غيرها. وعليه؛ فالجزئي من الاختلاف والجزئي من التشابه يصنعان اختلافا يحافظ على وحدة المنهج في المقاربة تشابها، ويصنع -اختلافا- في تنوع التناول بالنظر إلى ما يبيحه الخطاب، ويستفز به قارئه خارج الخصائص العامة والمكونات الرئيسة التي تبني كل الخطابات. أي يأتي الاختلاف بالنظر إلى المركب النصي الخاص الباعث على القراءة والمؤسس للمقاربة التي لا يكون لغيرها فيه مثيل، وليس لها مثل سابق تكون نسخة عنه أو منه. وسواء تتبع القارئ في المقاربة ميزات أسلوبية أو سميائية أو بنوية؛ فإنه ينبغي أن ينحو منحى الخصوص، لأنها إذا جاءت وفق منطق العموم الذي تبيحه اللغة، فإنها لا تلبث أن تكون صورة أخرى لشبيهه ماض وفائت، فيفوتها الاختلاف والتجديد⁵. ولا يرجى بحال أن يكون هذا

الاختلاف ابتداءً في الخطاب لم يُسبق إليه؛ وإنما المراد تشكيل جديد وإنتاج آخر على نمط يصنع التميز والتفرد بعيداً عن كل مشابهة، ذلك أن التأليف تقليداً مرحلة لا بد منها⁶ ولكنها لا تصنع النضج المعرفي الذي يحقق التميز والتفرد والاختلاف، ويعطي معرفة تستحق عناء القراءة والاطلاع، بل تستحق المقاربة أصلاً. إذن تشابه الموضوعات وتشابه الخطابات يصنعان تماثلاً في المقاربات ومحاورها، وهو ما يدعو بعد فترة لا تطول إلى التلاشي والاندثار وضعف المقدم (المقاربة) إنتاجاً ومقاربةً، حتى وإن أظهرت بعض المقاربات اختلافاً في التحليل سرى على فكرة تغيير المدونات، وهو اختلاف مشروع إلا أنه فقدَ مشروعيته بوجود نموذج ينضوي تحته، ويكفي الأول نموذجاً لكل مشابهة⁷.

إن مسحا للمنجز النقدي لا يلحظ تشابهاً كلياً في الأصل، لافتقار المقاربة كثيراً من مقومات القبول عدا فعل الكتابة والتأليف الذي يسمح بالإنشائية والانتشار على مساحات الورق دون تحقيق هدف بذاته، وإنما وإن حقق شيئاً؛ فإنه لا يحقق إلا فعل الكتابة ذاتها على أساس أنها إبداع أو على أساس أنها مقارنة لنص مُبدع. فإذا أثبتنا تشابهاً جزئياً وآخر كلياً، واختلافاً جزئياً؛ فإن المراد هو اختلاف كلي يسري على المعرفة ويطوي مراحل الإنجاز ببناء آليات مقارنة تتأسس على المختلف الذي يحقق اختلافاً ومعرفةً.

فأما المعرفة؛ فمعرفة نظرية تعتمد على كيفية التعامل مع الخطابات ومعرفة المناهج وآلياتها المنهجية والإجرائية. وأخرى معرفة- إجرائية تحصل بالاطلاع الموسع على المقاربات مع مقارنتها وإعادة قراءتها وتقويمها وبيان كيفية تشكيلها وبناءها، وهي مرحلة أولى قد نضطلع عليها بمرحلة التقليد حيث أخذ التأسيس النظري والاطلاع على الإجراء حيزاً زمنياً ومعرفياً كافٍ للانتقال إلى مرحلة الاتباع بالتطبيق على نصوص أخرى وفق منهجية مقاربات سابقة استكمالاً للتقويم في شقيه النظري والإجرائي⁸. والمرحلة الأخيرة التي تسمح بالابتكار المختلف هي التي يتم فيها التأسيس لمقاربة فذة منفردة⁹. ويقع التشابه في المعارف اللغوية، ويقع في المعارف البلاغية، كما يقع في المداخل النصية. ويقع أيضاً في الآليات وفق طبيعة المقاربة. وعليه؛ لا يصح تعريف المقاربة¹⁰ لمشروعية تنوعها على وجه التشابه كما على وجه الاختلاف. ومن وجهة نظر التشابه فلا يصح إلا التعريف.

2- نحو نموذج أصيل في الممارسة النقدية

لا بدّ أن تحمل كل مقارنة بوصفها فعلاً أصيلاً معنى الجودة والاختلاف بالنظر إلى تكريس تشكيل جديد ومختلف، يرفض تكرار الأشكال التقليدية منهاجاً وموضوعاً. للتمعن في تشابه المقاربات أو في اختلافها فلا بدّ: أن تكون الخطابات من جنس واحد (شعراً أو نثراً) أن تكون المقاربات واحدة مفردة أو تكون متعددة مركبة¹¹.

- أن نعمل على مقارنة المختلف من حيث الجنس شعرا كان أو نثرا والعكس، طلبا للتجديد والاختلاف.

- يمكن للنموذج أن يكون خاصا لا يقع إلا على نص واحد ولا يقع على غيره من النصوص، كما يمكن أن يكون عاما يأخذ صورة العموم المشترك بين كل النصوص¹².

وتقتضي القاعدة أن تكون الممارسة النقدية محققة للأصالة شكلا ومضمونا، وتقبل التقليد جزئيا لبناء نموذج يتسم بالأصالة والحدثة والجدة.

- النموذج المقلد:

ويقع بصور:

مكرر في الشكل مكرر في المضمون (غير مختلف في المضمون)

نموذج خارج الممارسة التعليمية والتجريب يصبح صورة مرفوضة، ويفقد صورة النموذج لقيام النموذج الأصيل بديلا عنه وبديلا عن كل صورة مقلدة.

- وفيه قصور عند القارئ.

- النموذج شبه الأصيل:

مكرر في الشكل مختلف في المضمون أو مختلف في الشكل مكرر في الموضوع.

قصور في المنهج أو قصور في النص أو قصور عند القارئ.

المطلوب: أن يتوافق النص والمنهج لإنتاج مقارنة متوازنة ينسج خيوطها القارئ.

- النموذج الأصيل:

مختلف في الشكل ومختلف في المضمون.

مختلف غير مكرر، فهو نموذج عال. وهو ما سعى إليه ميشال فوكو من حيث البحث في منهج التحليل لا تحويل المعارف أركيولوجيا، إذ يمكن تحديد إضافات لم يتوقف عندها السابقون والمعاصرون تعقلن وتفسر محمول الخطاب في المقاربات وتعطي جديدا في المضمون أو في المقاربة شكلا. وعلى هذا؛ فإن التجديد يسري على المنهج ويمكن أن يسري على المضامين فيما يتناسب والمعرفة المخزنة في الذاكرة العامة للأمم. وفي الموضوع تقاطع من حيث أن كل قراءة لاحقة قد تختلف، وهذا منحي مشترك في نظام الخطابات التي ينتجها البشر وهي تتعالق مع الحقائق التاريخية الحديثة والحقائق النصية. ولتحقيق هذه الغاية أي النموذج الأصيل:

1- يبنى المنهج وفق المداخل النصية على مبدأ موافقة السائد أو مخالفته، تجريبا وتقليدا ثم إبداعا وابتكارا وتميزا.

2- الاختلاف انتقاء فعلا وممارسة، وصناعة القراءة تقتضي التوازن.

3- الاختلاف تنوع ينحو إلى الغنى وليس معرفة مشتتة.

- 4- التشابه معرفة مكررة أو ضرورة يفرضها التقليد في الغالب.
 - 5- الثابت غير المحدد في المقاربات معرفة حقة غير مدركة تخص المضمون.
 - 6- الثابت المحدد في المقاربات معرفة مدركة تخص المنهج وآليات اشتغاله. وتجديد المنهج يضيف معرفةً ويُفسّر مبها ويعتقل سلوكات وفق العقائد والخلفيات المعرفية كما يراه فوكو
 - 7- البحث في ما يصنع اختلافا معرفيا بني المعرفة، وليس تكرار ما كان ملكا مشاعا.
 - 8- التعامل مع وفرة المعلومات تعطيل للمعرفة بالتقليد، أو تفعيل للمعرفة بالاختلاف والاجتهاد والتجديد على مستوى المنهج ومضامين الخطابات.
 - 9- أصل كلّ تكرار وأصل كلّ اختلاف ونمو معرفي التحول من منهج إلى آخر أو مزاجية المناهج والتركيب بينها.
 - 10- اختلاف الشكل اختلاف في المنهج وبحث في طرق جديدة في تقصي الخبر والبرهنة على وجوده وصحته(بحث في المنهج) وكيفية أداء المعنى في بنية الخطاب.
 - 11- اختلاف المضمون اختلاف إدراكي في بنية المعلومات، ويشتغل على المعارف، وهو إعلام لم يُدرك من قبل، بما يحقق معنى جديدا، أو حقيقة جديدة، بتصور آخر فيه من الجدة ما يخالف الحقيقة المعطاة سلفا.
 - 12- التشابه تكرار منهجي يسري على المنهج أو تشابه وتكرار مضموني يكرس ثبات المعلومة والحقيقة المقررة سلفا.
- يتطلب بناء مقارنة التمكن من الآليات المنهجية والآليات الإجرائية التي تشتغل على المداخل النصية العامة والمداخل النصية الخاصة بوصفها أساس الاختلاف عن المداخل النصية لنص مغاير، وتصنع التفرد البنيوي كما تصنع التفرد في المقاربة.
- إن المشترك بين النصوص يساعد على الاختلاف أكثر مما يساعد على التشابه؛ لأنّ قيام المقاربة على المداخل النصية الخاصة هو أصل كلّ مقارنة مختلفة، وعليها يكون مدار البحث. فإذا اجتمعت المعرفة المنهجية والمعرفة العلمية؛ فإنّ الحاصل يشكّل مقارنة تنحو إلى الاختلاف والخصوصية، وهو اختلاف عام وكليّ أو جزئيّ، وقد يكون فيه بعض التشابه مع مقاربات أخرى بما يعطي تشابها خاصا داخل اختلاف عام، وهو ما يصنع التميز والتفرد. وكلّ ذلك يسري على طبيعة المقاربة كما يسري على المضامين حيث:

مداخل نصية خاصة.....مداخل نصية عامة

أصل المقاربة الخاصة المختلفة.....مساعد على الاختلاف بدل التشابه

النتيجة: مقارنة خاصة =اختلاف عام في تشابه خاص/أو تشابه خاص في اختلاف عام.

3- الحقيقة المعرفية: في تعيين المضامين النصية

ليس الهدف هنا تعيين مفهوم المعنى أو الدلالة وإنما المراد تعيين الحقيقة قصدا إنتاجيا وغاية مدركة. ولأنَّ المسألة لا تخلو من بحث في المعرفة؛ فإنَّ المدار يتوقف عند الحقيقة المعرفية مع رصد كلِّ الوسائط المتدخلة في إنتاج المعنى في الخطاب، وكذا إدراكه فيها واستيعابا.

لا شكَّ في الوقوف عند الإدراك النسبي؛ فمهما يكن، فإنَّ إدراك الحقيقة لا يكون إلا نسبيا، وليس له من الإطلاق شيء، لأنه وصف لا يليق إلا بمعرفة ملّمة وجامعة إنتاجا وإدراكا واستخداما، وهو ما يفوق طاقة البشر ويتعداه نظريا وإجراءيا، ثم لا بد من الوقوف عند التعدد الدلالي، ولنقل الأصل وما يضاف عليه بفعل اختلاف القارئ والزيادات الممكنة التي تتحكم فيها اهتمامهم¹³، وكلها مباحث تمَّ الحديث عنها ومناقشتها في غير هذا المقام، ولكن العزم هنا ربط العلاقات بين المنهج والحقيقة والمعرفة بناءً على وساطة التاريخ وبنية الخطابات المنتجة. إذن ما الحقيقة المعرفية؟

للإجابة عن هذا السؤال؛ فإنه يتعين النظر في تعادل أو في اختلاف الحقيقة التاريخية مع الحقيقة النصية، فإذا تعادلتا وصارت الأولى معادلةً للثانية؛ فإن الحقيقة في صورة الاعتدال والتوسط تعطي مصداقيةً للإخبار والنص معا، ويصبح كلٌّ منهما صورةً عن الآخر بما يحلي الحقيقة المعرفية من خلال بنية الخطاب والإعلام التاريخي (الإخبار)، ويكون التواصل وفق مقصدية تبليغ المعرفة والمعرفة فقط من غير تدخل لعرف إيديولوجي ولا لتوجيه فعل التدوين لصرف هذه الغاية إلى ما ينحو التعمية والتعتيم¹⁴.

وإذا كان بين الحقيقة التاريخية والحقيقة النصية اختلاف وتناقض؛ فإنَّ الحقيقة تأخذ مسار الغلو والتطرف، وتفقد قيمتها الأصلية لتكتسب قيمةً أخرى تنحو إلى التشويه والزيغ لغاية وغرض، وهذا وجهه. والوجه الثاني، أن تبيح جملة الخطابات المنتجة بوصفها إخبارا وجوها للتضافر قد تتحقق معها الحقيقة المعرفية، وإن بدا من خلالها صراع وتفكك ونقاش؛ فإن ذلك يقوي التحيص والاستفصال ليظهر ما يجب ظهوره، وتعين الحقيقة بالقدر الذي يجب أو على الأقل بالقدر الذي يصنع الشكَّ ويحث على البحث ويسمح بالتقصي. وعلى العموم؛ فإن اختلاف الحقيقة النصية عن الحقيقة التاريخية يعطي وجوها:

- أولها، الحقيقة والزيغ بما يعادل التشويه الجزئي، ويدخل في ذلك تحويل الحقيقة كليًا وهو ثاني الوجوه.
- الثالث، الزيغ من دون الحقيقة بما يعادل التعتيم والتعمية والحجب الكلي، وهو ما يجعل البحث في الغاية من ذلك أمرا ملحقًا؛ فإما أن يكون الغرض سام بداع معرفي كما هو حال الفكر الإسلامي، وتقدير عدم القدرة على المعرفة والاستيعاب بما يسبّب حرجا معرفيا، وإما أن يكون

الغرض إيديولوجيا وتكون الحقيقة المقدّمة دليلا على حقيقة خفية لا يُراد لها النشر، حتى وإن كان إدراكها على هذا النحو يسبب انصرافا إلى وجهة غير مرغوب فيها، بما ينمي صراع الواقعيين المعطى والمدرّك، كما ينمي صورة الواقع الذي يُخشى إدراكه ومعرفته. وفي جميع هذه الأحوال؛ فإنّ شكلا كالذي نتحدث عنه لا يسبب إلا غيابا كلياً أو جزئياً للحقيقة والمعرفة معا، وهنا يأتي المنهج ليتعامل مع الوثائق والخطابات والشهادات من أجل مقارنة الحقائق التاريخية والنصية والمعرفية على النحو الذي سبق الحديث عنه، ويكون هدفه المضامين والمحتويات الدلالية لا الأشكال والبنى السطحية للخطابات والنصوص بما يحوّل مسار القراءة وآلياتها على نمطية الخطابات في سياقاتها القصدية والمعرفية والتداولية، ويوحد الاستقطاب قدر الإمكان من دون إغلاق للنص عدا ما تعلق بصفته البنوية. إذن:

ففي الواقع المعطى حقيقة زائفة

وفي الواقع المدرّك حقيقة معرفية ثانوية

وفي الواقع الذي يُخشى إدراكه حقيقة معرفية أصيلة

ويكون المعنى معادلا للحقيقة المعرفية حيث المعرفة التاريخية تعادل المعرفة النصية.

إن قراءة النص الحامل لصفة القداسة والمزّه عن كلّ أشكال التوجه الإيديولوجي أو المعارف الخلفية يطبع العلامات ويخصّص الخطابات بوصفها إنتاجا بشريا، تقتضي وضع الخلاف في مصافه البشري؛ لأنّ التقابل لاهوت/ناسوت لا محل له هنا، ليبقى الأصل في الخلاف ناسوت/ناسوت بموجب ما ينتجه البشر من خطابات تحمل أفهاما قد تتفق وقد تختلف حتى وإن كان الخلاف في فهم النص القرآني لغيب البيان بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وضرورة الفهم والاستيعاب إلى الطبيعة البشرية¹⁵، التي أفرزت نمطين قرائنيين للنص القرآني:

- أولهما: قراءة حرفية¹⁶ أُنس لها أهل الظاهر بلا تفسير ولا تأويل، لأن النص بطبيعته التوجيهية ووظيفته الإبلالية التواصلية ليس له إلا وجه واحد، هو الوجه الظاهر بمعناه الصريح المحكم وقصده الجلي الواضح.

- والثاني عدّ النص غير حامل لدلالة جاهرة ونهائية، وهو فضاء دلالي وإمكان تأويلي، لا يتحقق من دون مساهمة القارئ¹⁷، وهو ما يجعله نصا جديرا بالقراءة.

بين هذين الحدين وقع فهم النص وإدراكه، وتعيّن محمول الملفوظ عند كلّ طائفة حقيقة لا مرية فيها، وأن غيرها باطل لا تُحتمل بحال. وبمجرد النظر إلى هذا الاختلاف؛ تبدو الحقيقة بوجوه عدّة مما يجعل طبيعة هذه الحقيقة إما أحادية فتكون إحدى تلك الصور صحيحةً وغيرها خاطئٌ يحتاج تقويما وتصويبا، وإما أن تكون طبيعتها متعددة تعددا احتماليا ممكنا¹⁸.

لقد تحدث الباحثون عن افتتاح النص/الخطاب وتعدد قراءاته، كما تحدثوا عن انغلاقه وثبات محموله، أو تعدده، وبذلك يقع خلط بين تعدد المعاني بتعدد القراءات، وتعدد الحقائق بتعدد أبعادها، وهو ما يجعل بين المعنى والقراءة والحقيقة صورا للتواضع وأخرى للاختلاف، فيأتي تعدد معنى اللفظ مرهونا بالرسالة التي تحمله، وفيها لا يملك إلا معنى واحدا ينسجم مع باقي ملفوظات الرسالة¹⁹.

قراءة	معنى	حقيقة مطلقة
فعل القارئ	محمول النص	إدراك القارئ+محمول النص/قصد النص الموجه لقصد قارئه نسبيا
معنى القارئ	معنى النطق + معنى الناطق	حقيقة محصلة نسبيا (حقيقة نسبية)

وهي صور موجودة في تراثنا العربي الإسلامي كما هي في الفكر الغربي المعاصر مما يتطلب مسحا معرفيا، وتوجيها منهجيا تتجاوز من خلالها صور الخلاف والرفض والقطعية إلى صور الاختلاف والتنوع والقبول والتعايش. ولا شك أيضا في ارتباط النص القرآني بأسباب النزول التي تقيد المعنى من غير تضيق؛ فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وإن كان في هذا الوضع شيء من الرفض عند الظاهرية؛ فإنه مقبول بالإجماع عند غيرهم لارتباط الفروع بأصل معمول به على أساس الإلحاق بالمشابهة أو الإبعاد بالمخالفة. إن في وقوف الظاهرية على ذلك ثبات على وحدة المنهج كما فعل المعتزلة من قبل، وفي وقوف غيرهم على الأصل المختلف فيه إمكانية الافتتاح والقبول؛ فكيف للظاهر أن يكون مقبولا في الاعتقاد ويكون مهزوزا في العبادات؟ ولذلك ترى الظاهرية لا يفرقون بين طبيعة المباحث وإن كان الخلاف الحقيقي من حيث الشدة واقعا في مجال التوحيد والعقائد. وإنما يكون مدار الحل في إمكانية الافتتاح أولى من الحديث عن فساد المنهج واختلاله، ويمكن درء ذلك الفساد واختلال بالعودة إلى ما يبيحه لسان العرب لغة واستخداما، وإمكانات الخطابات حقيقتها وإضافتها ومجازيتها، ولا يستبعد مجال أن يكون العجز فينا وعندنا في مناهجنا لا في النصوص ولا في حقيقتها ولا في معانيها، وما تقديم المنهج وإعلاء المذهب إلا عيب يكرس الإيديولوجي ويبعد المعرفي في مجالات بحث يفترض أنها لا تقبل إلا المعرفي²⁰، وعلى ذلك فالخلاف إيديولوجي لا يتعلق مطلقا بالمعرفة.

وبالنظر إلى طبيعة الحقيقة المعرفية وارتباطها بالنص/الخطاب، وبالنظر إلى اشتغال عدد من الفلاسفة على موضوع اللغة والنص والخطاب والحقيقة، وبالنظر إلى الامتداد المعرفي في مجال اللغة، وعلاقات الفلسفة بالأدب، وكذا علاقات الحقيقة بما تنتجه من خطابات، فقد جمعنا كلاهما لا نبتغي به

التكرار والإعادة بقدر ما نريد به البيان والتوضيح معتمدين على بعض ما تمّ تسجيله في نظرية الأدب في القرن العشرين مع جمع من الباحثين نخص بالذكر منهم في هذا المقام:

- الظاهريين: ريكور وانغاردن وهوسيل
 - تيار الهيكلية- الهرمينية: غدامر
 - الماركسية: لوكاتش وغولدمان
 - مدرسة فرانكفورت: أدورنو وهبرماس
 - الشكلانية الروسية: فيكتور شكوفسكي وجاكسون وباختين
 - يضاف إلى هؤلاء جميعا دريدا وبارت وجوتن كولر ويوري لوتمان وكريستيفا وياوس وإيزر.
- وعليه؛ فإن الخطاب ما هو إلا تشكيل لعالم ممكن²¹، بعلاقات مرجعية وأخرى معنوية²² ضمن سياق فعل لغوي²³، وآخر تداولي تجتمع فيه العوامل النفسية والاجتماعية التي تحدد مناسبة أفعال الكلام²⁴، وسياق آخر معرفي²⁵ يقوم على الخبر المفهومي بوصفه متتاليات من القضايا، تتعين فيها عملية الفهم. وعلى هذا فإن كل عمل-أدبي أو غيره- "لا يعدو أن يكون... [إلا] إما انعكاسا غير إرادي، أو محاكاة قصدية لواقع اجتماعي-اقتصادي متقدم عليه..."²⁶ تتحكم فيه بشكل أو بآخر جملة المؤثرات الطبيعية التي تجعل من النص بؤرةً للسمك وقلة الشفافية، وهو ما يتطلب - طلبا للفهم- أفقا جديدا يوازي أفق التجربة الأولى، بحيث يتم التمييز فيه بين الأفقين للتمكن من إعادة بناء الأفق الماضي ووصفه كما كان في الواقع²⁷. إن مجرد قيام الأفقين يتطلب اندماج الآفاق وهو ما يأتي على الحقيقة النصية ويحدث فيها إضافة أو ينقص منها تفصيلا، أو يحدث تفاعلا بين الحقيقة والنص واهتمامات القارئ، مما يجعل الحقيقة نسبية في الإدلاء بها زمن الإنتاج، ونسبية في تحقيقها زمن الإدراك، ولا يصح الجزم إلا بذلك؛ فإن الحقيقة لا يمكن أن تكون مطلقة²⁸، فهي ممكنة ونسبية فقط.

يقوم مبدأ الحقيقة على العودة إلى الأصل أو إيجاد مكافئ له أو هو متعلق بالضرورة المفهومة، وهذه كلها إشكالات تضع الحقيقة المعرفية في موضع الشك، وتبعدها عن اليقين²⁹، وذلك لأسباب عدة:

1- المعنى متعين عند القارئ وليس في النص أو الخطاب³⁰؛ وفيها تتعالق الوظيفة الاجتماعية بالوظيفة الجمالية، وتظهر للقارئ مواطن الالتحديد بما يتطلب سد الفراغ، فلا يكون المعنى المحصل إلا معنى محتملا يحمل حقيقة محتملة.

2- عدم حيادية النص بوصفه جملة من الدوال والمدلولات تشكل مضمونا يحمل فكرا وإيديولوجيا بدوال ومدلولات، ومنها يُصاغ الحدث التاريخي³¹ أو الاجتماعي أو النفسي أو الثقافي ومن ثمّ المعرفي.

3- مشكلة الدائرة التأويلية بوصف القراءة شكلا من التأويل والفهم والإدراك يقوم على استيعاب كلي تتعين معه الأجزاء، وذلك بامتلاك فكرة سابقة عن المعنى العام، وفيه يتم فهم سياق النص بتغذية

راجعة بين الأجزاء والكل³²، وهنا نعود إلى مسألة وصل الآفاق بين الماضي والحاضر بدلالة النص، وهو ما يجعل اهتمامات المؤول وإعادة بناء السياق الأصلي قائمين، وندخل مرحلة من إعادة الإنتاج التي تعادل مقارنة المعنى الأصلي وتولد مشاركة لمعنى حاضر³³؛ ذلك أنّ الفهم مرتبط بالحقيقة والمعنى والكلمة جميعا، بما يعطي حقيقة محتملة تتوزع بين المؤلف ونصه والقارئ، في شراكة من غير عقد مسبق، فإذا تمّ أخذ الشك والنسبية والواقع التاريخي بعين الاعتبار؛ فإن الحقيقة لا تكون إلا احتمالا، ويكون المعنى المحتمل من خلالها واحدا من ثلاثة:

- 4- المعنى الجديد يعادل المعنى القديم وزيادة
- 5- المعنى الجديد يعادل المعنى القديم إلا بعضه
- 6- المعنى الجديد يعادل المعنى القديم (إثبات حقيقة ما).

وفي جميع هذه الحالات عدا الأخير تصادم قصديات المؤلف والقارئ وقصد النص، ويقوم احتمال اختلاف الحقيقة بالشك أو بنسبية³⁴ التحصيل كما سبق. من هنا تكون الحقيقة المعرفية منزعا بين النص والتاريخ، مما يتطلب بحثا حثيثا ومعرفة عالية طلبا لفهم نسبي لا غير. ومن لوازم النص الشواهد والقرائن، ومن لوازم التاريخ الرواية والصدق والحياد. وإن كانت لوازم النص قابلة للملاحظة والدرس والقياس؛ فإن لزوم الحقيقة لا تتحقق معها ما يتحقق مع لوازم النص، بما يضع الحقيقة والمعنى والتصور بين جدران القرينة احتمالا دلاليا ممكنا، الأصل فيه البنية المعرفية للخطاب، ومحموله الدلالي لا سبل إدراكهما ولا منهج التعامل معهما.

إن الحقيقة بهذا الطرح -في جميع مداراته- ساكنة تحمل معنى ثابتا وقارًا، يتم اجتراره واتباعه بالضرورة، وهذا وجه. والوجه الثاني معرفة دينامية تحمل حقيقة وإضافات تتأقلم مع تحولات الزمن وأنماط الفكر، وهي بذلك معرفة تفاعلية تقوم على الاختيار والتحرر والاجتهاد تجديدا وتعتمقا. ويُقبل الوجه الثاني في بعض مجالات البحث والاعتقاد إذا تمّ فهم التطور المعرفي من الحسّي الملموس إلى الذهني المجرد، ومنها العمل على المعرفة البرهانية كما هو عند الفلاسفة والمعرفة العرفانية كما عند المتصوفة والمعرفة الجدلية كما عند المتكلمة. وتجمع المعرفة الحسية شكلين من الاعتقاد: أحدهما البسيط الذي ينتهي عند المعرفة الحسية عينا فلا يحتاج معها المتحدث إلى تعمق أو استرسال، والثاني المركب الذي يتعدّى إلى مراحل من التفكير وإعمال الفكر والعقل بما يوافق قيود المنهج، وشروط تطبيقه لئلا يتعارض والمنهج المتبع.

يعود تنوع الاحتمال الدلالي الممكن في الفكر المعاصر إلى طبيعة المنهج وما هو عليه من آليات وإجراءات، ولطبيعة القارئ وما هو عليه من انتماء وتذهب وفكر، ولطبيعة النص / الخطاب وما هو عليه من إمكانات تقتضي الاحتمال الدلالي بقرينة نصية صريحة قرينة داخلية، أو قرينة خارجية، أو

بشاهد ما، أو باعتبار ظواهر بنيوية تركيبية أو ظواهر سيميائية أو أسلوبية تساعد على الصرف وتجعله جائزاً، وتتحقّق فيه شروط الاعتماد السابقة.

إن المنهجية التي تدرس الجوانب الوظيفية والسياقية والعلاقات بين المتخاطبين في أبعادها الحجاجية والإقناعية وفق منطق قصد النص أو قصد صاحب النص، وكيفيات إيصال المعاني بالقدر الذي يؤدي الحاجة ويتمشى والفعل التواصل الناجم من جهة ومن جهة أخرى استخدام كلّ المعارف الممكنة والافتراضات المسبقة، والبحث في التقرير والتصريح كما البحث في التبرير والتوجيه يولّد مجالات دلالية واسعة يشتغل عليها المؤول في تعيين المحتملات الدلالية الممكنة³⁵، بوصفها نتيجة للتفاعل مع الخطابات بمنطق العلامات والقصديات والسياق، ومحاورات محتوى الخطابات التي تتمتع حيناً وتتعرّى حيناً آخر. ولا شك أن لمفاهيم كافتتاح النصوص، ومناهج التحليل وتنوعها، وفكرة التحوّلات بين المؤلف والنص والقارئ وتظاهرات فعل القراءة، والوقع الجمالي في مقابل الوظيفة التبليغية التواصلية دور فعّال في توسيع مسألة الاحتمالات الدلالية الممكنة واشتغالها على ما تعطيه مضامين النصوص والخطابات.

وأصل التحليل أو التأويل أو الإدراك الذي تعينت معه هذه الاحتمالات الدلالية الممكنة هو التفكير وإعادة البناء على أساس الانتقاء أو السمة الغالبة أو على أساس الموافقة للكائن والموجود أو مخالفته. وكلّ ذلك يسري على مبدأ المقاصد والمعاني الحقيقية والإضافية كما في تراثنا، أو التصريح والإيماء كما هو عندنا وعند الغربيين في الفكر النقدي المعاصر.

الهوامش والمراجع والمصادر:

- 1- جيل دولوز، التكرار والاختلاف، تر: وفاء شعبان، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2009، ص 48 وفيها التشابه عام والاختلاف فرادة.
- 2- جيل دولوز، السابق، ص 88-89 والاختلاف يصنع نفسه، وهو اختلاف نوعي ومطلق إن وجد، وأغلب وجوده نسبي.
- 3- ينظر: أحمد مداس، قراءات في النص ومناهج التأويل، دار الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2018، ص 83 وما بعدها.
- 4- جيل دولوز، التكرار والاختلاف، ص 83، تكون المحاكاة تكررًا فيه شيء من الاختلاف ولكنه إعادة إنتاج عتيقة بصورة عامة. وفي ص 85 يتعين التكرار شبيها ولكنه يضم الاختلاف.
- 5- ينظر: جيل دولوز، السابق، ص 9 وص 45.
- 6- ينظر: جيل دولوز، السابق، ص 48 وفيها التكرار له صلات بالتجريب العلمي.
- 7- ينظر: جيل دولوز، السابق، ص 53 وفيها التكرار إرادة وحرية.
- 8- ينظر: جيل دولوز، السابق، ص 48 وفيها التكرار قد يكون له صلات بالتجريب العلمي.
- 9- ينظر في الممارسة النقدية واللسانية الغربية:
- روبرت دبوغران، النص والخطاب والإجراء،
- روبرت شولتز، السمياء والتأويل.
- هنريش بليت، البلاغة والأسلوبية نحو نموذج سيميائي لتحليل النص.
- Groupe d'Entrevignes, analyse sémiotique des textes, وفي الممارسة النقدية العربية:
- عبد الله الغدامي، الخطيئة والتكفير، من البنيوية إلى التشرىحية.
- جوزيف ميشال شريم، دليل الدراسات الأسلوبية.
- رشيد الإدريسي، سمياء التأويل.
- سعد عبد العزيز مصلوح، في النص الأدبي دراسة أسلوبية إحصائية.
- كمال أبو ديب، الرؤى المقتنعة، نحو منهج بنيوي في دراسة الشعر الجاهلي.
- عبد الحميد نوسي، التحليل السيميائي للخطاب الروائي، البنيات الخطابية-التركيب-الدلالة.
- محمد الداوي، سيميائية السرد بحث في الوجود السيميائي المتجانس.
- محمد المأكري، الشكل والخطاب، مدخل لتحليل ظاهراتي.
- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التناس.

- محمد مفتاح، سيمياء الشعر القديم، دراسة تطبيقية ونظرية.
- عبد الملك مرتاض، التحليل السياقي للخطاب الشعري.
- 10- يقال مثلاً: "المقاربة الأسلوبية" والصحيح أن يقال: "مقاربة أسلوبية".
- 11- ينظر: أحمد مداس، قراءات في النص ومناهج التأويل، ص 84-109.
- 12- المشترك العام كحال النموذج الذي قدّمه ليو سبيتزر Léo Spitzer حين تحدث عن مقارنة النص وفق: استقبال الملاحظات وتسجيلها وتصنيفها وأخيراً تقويمها.
- 13- ينظر: محمد شوقي الزين، تأويلات وتفكيكات، تأويلات وتفكيكات، فصول في الفكر الغربي المعاصر، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2002، ص 37-38 معلقاً على رؤية غدامر وهایدجر في مقابل شلايرماخر. وفيها يؤكد: (علاقة المؤول بالأثر هي علاقة بالحقيقة). ولعل السبب في ذلك حركة الدوال المفتوحة كما يؤكد كلٌّ من دانيال تشاندلر في أسس السيميائية، تر: طلال وهبة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2008، ص 145-146، وبيار غيرو في علم الإشارة، السيميولوجيا، تر: منذر عياشي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1998، ص 54، ليقرر في ص 80 أن المعنى يبقى حقلاً من العلاقات المفتوحة تقريباً أمام حرية تأويل المتلقي. وهو ما يراه تقريباً
- Pierre Bourdieu, langage et pouvoir symbolique, éditions Fayard, 1991, p194.*
- 14- ينظر: علي حرب، نقد الحقيقة، (النص والحقيقة II)، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط1، 1993، ص 12-13 مستنداً إلى قول الزركشتي وابن رشد، وهو ما تعين عند الفلاسفة والمتصوفة والحكماء. ونحوه حسن الشافعي، الأمدي وآراؤه الكلامية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط1، 1418هـ/1998م، ص 301 مركزاً حديثه على الغزالي الذي يحرم التأويل على العوام كما يحرمه على بعض المتكلمين.
- 15- خلاف المسلمين في طبيعة القرآن أهو كلام الله أم هو مخلوق معلوم معروف، وهو ليس محل بحث هنا، إنما المراد فهم النصوص القرآنية وقراءتها بعد العصور الأولى.
- 16- ينظر: علي حرب، نقد الحقيقة، ص 9.
- 17- ينظر: علي حرب، نقد الحقيقة، ص 9. وفي الفكر الغربي ينظر: بول ريكور، نظرية التأويل، الخطاب وفائض المعنى، تر: سعيد الغاني، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان/الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2003، ص 64.

18- يمكن التمثيل على ذلك بالتأويل الصحيح والفساد، أو القراءة الصحيحة والقراءة الخاطئة في الفكرين العربي والغربي معا؛ ففي الموروث العربي الإسلامي ينظر الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1415هـ/1995م، ج 1، ص 190-191: (إن التأويل الصحيح هو صرف اللفظ عن ظاهره بدليل والتأويل الفاسد أو البعيد هو صرف اللفظ لأمر يظن أنه دليل وليس بدليل، والتأويل اللعب هو صرف اللفظ عن ظاهره لا لدليل أصلا). وفي الفكر الغربي ينظر: امبرتو إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، تر: سعيد الغاني، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 2000، ص 73.

و: *Les limites de l'interprétation, éd Grasset, 1990, p384.*

وفيها يقول: (من الصعب جدا التأكد من صحة تأويل ما، ولكن من السهل جدا التعرف على التأويل الرديء).

وينظر: محمد شوقي الزين، تأويلات وتفكيكات، ص 190، فيما يسميه (المتروك اللايقيني)، وفي ص 169 فيما يسميه (لايقينية النص)، وهو يناقش التأويل والتفكيك في الفكر الغربي.

19- ينظر: بيار غيرو، علم الإشارة، ص 60. حين فرق بين تعدد معاني الكلمات في الرسالة، وبين تعدد معاني الرسائل؛ فإن معنى الكلمة في الرسالة الواحدة ثابت لا يتغير.

20- ينظر: علي حرب، نقد الحقيقة، ص 13 في حديثه عن عمل لويس ألتوسير (فصل الخطاب عن أوهام الأيديولوجيا).

21- ينظر: فان ديك، نظرية الأدب في القرن العشرين [2]، النص بنياته ووظائفه، مدخل أولي إلى علم النص، تر: محمد العمري، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1996، ص 57.

22- ينظر: السابق، ص 55.

23- ينظر: السابق، ص 63-66.

24- ينظر: السابق، ص 67.

25- ينظر: السابق، ص 68.

26- جان ستاروبنسكي، نظرية الأدب في القرن العشرين [2]، النص بنياته ووظائفه، نحو جالية للتلقي، ص 145.

27- ينظر: ستاروبنسكي، السابق، ص 152. و: ك.م. نيوتن: نظرية الأدب في القرن العشرين [1]، تر: عيسى علي العاكوب، غين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ج م ع، ط 1، 1996، ص 107. طور غدامر نضال هايديجر في سبيل إثبات أن الوضع التاريخي والزمني للمفسر لا يمكن استبعاده من علم التأويل)

- 28- ينظر: تريي إيجلتون، مقدمة في نظرية الأدب، تر: أحمد حسان، نواره للترجمة والنشر، القاهرة، ط2، 1997، ص 117
- 29- ينظر: إيجلتون، السابق، ص 205.
- 30- ينظر: إيجلتون، السابق، ص 131. وص 238-241. وهنا حديث حثيث مع رواد التلقي وجمالية التجاوب: انفاردين وياوس وايزر.
- 31- ينظر: إيجلتون، السابق، ص 262.
- 32- ينظر: إيجلتون، السابق، ص 107، متحدثا عن غدامر في الحقيقة والمنهج.
- 33- ينظر: إيجلتون، السابق، ص 107-110. وفي ص 110: "إن فهم الشيء المكتوب ليس إعادة إنتاج لشيء ماض، بل مشاركة لمعنى حاضر". وفي ص 107 منه عمل على إثبات أن الوضع التاريخي والزمني للمفسر لا يمكن استبعاده من علم التأويل. وفي ص 108 منه قوله: (فهم الماضي يستلزم وصل الآفاق بين النص بوصفه تجسيدا لتجارب الماضي واهتمامات مفسره وآرائه القبلية في الحاضر، ولا يستلزم كما اعتقد شلايرماخر ودلثي إعادة بناء السياق الأصلي للنص مع استبعاد اهتمامات مفسره وآرائه قدر المستطاع).
- 34- ينظر: إميرتو إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، ص 57. ويؤكد في ص 34 منه أن النظام التأويلي لا يوجد بل إن له وجودا افتراضيا فقط والخطاب الأصلي والتأويل معا بوصفه خطابا موازيا يقومان على نظام افتراضي عند المؤول على أساس أغلب الظن أن الثاني منها يعادل الأول. وعند بول ريكور في نظرية التأويل، يسمي الموضوع بالتخمين، ص 125. وهو ما يجعل حديث العالم الممكن نسبيا لا غير.
- 35- جورج يول، التداولية، تر: قصي- العتاي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 1431هـ/ 2010م، ص 19-20.